تمهيد:

تواجه المؤسسات الاقتصادية اليوم أكثر من أي وقت مضى تحديات متعددة مصدرها أساساالتطور التكنولوجي و كذا واتلاك شتي انواع التكنولوجيا الحديدة التي تمتاز بالتعقد و التداخل حيث تعمل هذه المتغيرات على تحديد مكانة و مستوى و قيمة المؤسسة في المجتمع سواء على الصعيد الوطني أو الدولي و المؤسسات الناجحة هي التي تعتمد على إدارة جيدة لهذه المعدات تمكنها من مواجهة المشاكل و الصعوبات، و ذلك بالاعتماد على مجموعة من الوظائف و العمليات الإدارية و الهامة و التحكم الامثل في الوسائل والتكنولوجيا التي لا يمكن الاستغناء والتخطيط و التنظيم و التوجيه الجيد و الرقابة، حيث أن هذه العناصر تساهم في تحقيق أهداف المؤسسة و ضمان بقائها و استمرارها و تحسين أدائها و فاعليتها و ضمان قدرتها على التكيف و مواجهة المنافسة الحادة التي تتعرض لها.

1-مفهوم المؤسسة الإقتصادية

1-1-مفهوم المؤسسة من الناحية الإقتصادية:

أ- "المؤسسة هي تنظيم إنتاجي معين، الهدف منه هو إيجاد قيمة سوقية معينة من خلال جمع عوامل إنتاجية معينة، ثم تتولى بيعها في السوق لتحقيق الربح المتحصل من الفرق بين الإيراد الكلي، الناتج من ضرب سعر السلعة في الكمية المباعة منها، وتكاليف الإنتاج"[1]

هذا التعريف اهتم بقيمة المؤسسة السوقية كتنظيم يهدف إلى إنتاج سلعة معينة الهدف منها تحقيق الربح والفائدة بناءا على قانون العرض والطلب دون أن يتطرق إلى دورها الإجتماعي المتكون من العلاقات الفردية التي تحقق هذه الأهداف.

[1] عدنان كركور، التخطيط المعملي، مؤسسة الأماني الجامعية حلب سنة 1974، ص95.

ب-"المؤسسة هي الوحدة الاقتصادية التي تمارس النشاط الإنتاجي والنشاطات المتعلقة من تخزين وشراء وبيع من أجل تحقيق الأهداف التي أوجدت المؤسسة من أجلها."[1]

هذا التعريف ركز على القيمة الإقتصادية للمؤسسة من حيث الانتاج والتخزين والشراء والبيع لتحقيق أهداف مسطرة والمتمثلة في الربح المادي بالدرجة الأولى مع إغفالها وإهمالها للجانب الاجتماعي والبشري للمؤسسة باعتبارها أهم جزء فيها، كما أنه لم يتكلم ولم يشر إلى الجانب التنظيمي والإداري الذي تسير عليه المؤسسة. إن هذا التعريف قد ركز على الأهداف والنشاطات الاقتصادية للمؤسسة والتي لها صلة بتحقيق الربح والفائدة.

ج-"المؤسسة هي مجموعة عناصر الإنتاج البشرية والمادية والمالية التي تستخدم وتسير وتنظم بهدف إنتاج سلع وخدمات موجهة للبيع، وهذا بكيفية فعالة تضمنها مراقبة التسيير بواسطة وسائل مختلفة كتسيير الموازنات وتقنية المحاسبة التحليلية وجداول المؤشرات."[2]

هذا التعريف للمؤسسة هو إقتصادي بحيث ركز على عناصر الإنتاج سواء البشرية أو المادية والمالية التي تساهم في عملية الإنتاج لسلع وفق نظم تسيير ومراقبة مع إغفاله الجانب الإجتماعي والإداري والقانوني لسير وتنظيم المؤسسة.

د-"المؤسسة كما يعرفها مكتب العمل الدولي هي كل مكان لمزاولة نشاط إقتصادي، ولهذا المكان سجلات مستقلة."[3]

التعريف يركز على النشاط الإقتصادي للمؤسسة وأغفل النشاط الخدماتي والإداري للمؤسسة هذا من جهة ومن جهة أخرى فان سجلات المؤسسة ليست دائما تتصف بطابع الاستقلالية ففي بعض الأحيان تكون تابعة للمؤسسات أخرى أو تابعة لنظام الدول التي تنتمي وتوجد فيها هذه المؤسسة.

[1] زكي حنوش، مروان المسماة الرقابة والتخطيط في المشروع مديرية الكتب والمطبوعات سنة 1981، ص9.
[2] العربي دخموش، محاضرات اقتصاد المؤسسة، مطابع جامعة منتوري قسنطينة سنة 2001 ص03.
[3] محمد عادل العاقل، مبادئ التحليل الاقتصادي، جامعة حلب سنة 1979 ص313.

1-2- تعريف المؤسسة من الناحية الإجتماعية:

أ-**بـريفيس BRIEFS** يعرف المؤسسة بأنها "ذلك النوع من التعاون بين الناس الذي يؤدي إلى تكوين علاقات اجتماعية نوعية متميزة"[1]

تطرق هذا التعريف إلى العلاقات الإجتماعية بين الناس داخل المؤسسة المبينة على مبدأ التعاون مع إهماله للجانب الإقتصادي والتنظيمي للمؤسسة والذي يعتبر الركيزة الأساسية لكل مؤسسة مهما كانت طبيعة نشاطها.

ب-شستربرنارد "يرى بأن المؤسسة أنساق فرعية تتدخل في نطاق يعرف بالنسق التعاوني ويتكون من عناصر مركبة فيزيقية بيولوجية شخصية وإجتماعية تنشأ بينهما علاقة من نوع خاص كنتيجة للتعاون بين شخصين أو أكثر من أجل تحقيق هدف واحد على الأقل."[2]

هذا التعريف نظري بحت يميل إلى الجانب الإجتماعي للمؤسسة حيث يرى بأن المؤسسة تتكون من أنساق متفرعة يحدث بينها تعاون بناء على علاقة منظمة بين الأشخاص لتحقيق أهداف مشتركة، ما يعاب على هذا التعريف أنه أهمل الجانب التنظيمي والإقتصادي الذي تقوم عليه المؤسسة.

ج-برستون يعرف المؤسسة بأنها "أنساق اجتماعية بالغة التعقيد ومتعددة النتائج."[3]

هذا التعريف مختصر جدا حدد المؤسسة على أنها أنساق اجتماعية معقدة ومتعددة النتائج، إلا أنه لم يتطرق إلى النسق الإقتصادي للمؤسسة. فالمؤسسة مهما كانت تتكون

[1] محمد الجوهري، ،مقدمة في علم الاجتماع الصناعي، دون طبعة، دار الكتب الجامعية، القاهرة ،مصر 1975 ص221.
[2] باركر وآخرون، علم الاجتماع الصناعي، ترجمة محمد علي محمد وآخرون، دون طبعة ،منشأة المعارف الإسكندرية، مصر دون سنة طبع ص11.
[3] نفس المرجع السابق ص12.

مـن أنسـاق اجتماعيـة وأنسـاق اقتصـادية بينهـا علاقـة تكامـل وتـرابط تهـدف إلـى تحقيـق أغراض محددة ومسطرة.

1-3- تعريف المؤسسة من الناحية التنظيمة والإدارية.

أ- **ماكس فيبر** "المؤسسة تركيب بيروقراطي وظائفي يحتوي على مجموعة من القواعد والإجراءات التي تحدد شكل المؤسسة في مكتب وفي كل منظمة بالإضافة إلى وجود هيكل تركيبي معين يحدد العلاقات وتدفقات السلطة وحدود كل قسم حيث يتم تركيب البيروقراطيين في سلم أوتوقراطي يضمن الرقابة بالقواعد الوظائفية."[1]

هذا التعريف تطرق إلى الناحية التنظيمية والإدارية للمؤسسة كترتيب بيروقراطي بناء على قواعد وإجراءات تحدد شكل ووظيفة المؤسسة ولم يتطرق إلى البناء الإقتصادي للمؤسسة ولا إلى العلاقات الإجتماعية التي تحدث داخل المؤسسة والتي بدورها تساعم في تطوير نشاط المؤسسة من جميع النواحي.

التعريف الإجرائي للمؤسسة: "المؤسسة هي وحدة اجتماعية واقتصادية فنية تقام بطريقة منظمة ومقصودة في مكان معين يضم مجموعة من الأفراد والموارد والأدوات والآلات بأساليب علمية مدروسة لتحقيق أهداف أو أنشطة اقتصادية محددة."

2- بيئة المؤسسة الإقتصادية.

2-1- المحيط التكنولوجي:

يلعب المحيط التكنولوجي دورا هاما خاصة وهو يتطور باستمرار وبسرعة، ويفرض التطور التقني على المؤسسة من خلال المنافسة حيث إذا أرادت المؤسسة أن تحتفظ أو

[1] فريد راغف، محمد النجار،السياسات الإدارية واستراتيجيات الأعمال ،الطبعة الأولى، مؤسسة دار الكتب، الكويت، 1976 ،ص148.

توسع حصتها السوقية وجب عليها متابعة التطورات التي يمكن أن تحدث في ميدانها مثل إنتاج منتوج جديد أو استعمال طريقة انتاج حديثة من طرف منافسيها.

2-2- المحيط الإقتصادي:

ويشمل المحيط الإقتصادي مجموعة من الخصائص الثابتة التي تتعلق بمستوى التطور أو النمو الاقتصادي للبلاد كما يتضمن المحيط الاقتصادي أيضا الظروف الاقتصادية الراهنة Conjoncture مثل الركود، النمو، التضخم، نسبة البطالة.

2-3-المحيط الإجتماعي والثقافي.

***المحيط الإجتماعي:** ويمثل مجال حاجات ورغبات العمال إزاء مؤسستهم والمتعاملون الأساسيون في هذا الميدان هم العمال والمنظمات النقابية.

***المحيط الثقافي:** ويتضمن أسلوب المعيشة والقيم الأخلاقية والأفكار الشائعة للمجتمع الذي توجد فيه المؤسسة، وتؤثر هذه الأفكار في الإحتياجات الاقتصادية التي يجب تلبيتها وعلى صورة المؤسسة في المجتمع.

3- خصائص المؤسسة الاقتصادية و وتصنيفاتها.

3-1- خصائص المؤسسة الإقتصادية:

للمؤسسة الإقتصادية مجموعة من الصفات والخصائص التي تتصف بها وهي كالتالي:[1]

1. للمؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث إمتلاكها لحقوق وصلاحيات أو من حيث واجباتها ومسؤولياتها.
2. القدرة على الإنتاج أو أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها.

[1] Goerge F.Gant Développement adminisration Concepts Methods, Année 1979, P23.

3. أن تكون المؤسسة قادرة على البقاء بما يكفل لها من تمويل كان وظروف سياسية مؤاتية وعمالة كافية، وقادرة على تكييف نفسها مع الظروف المتغيرة.
4. التحديد الواضح للأهداف السياسية والبرامج وأساليب العمل فكل مؤسسة تضع أهدافا معينة تسعى إلى تحقيقها كأهداف كمية ونوعية بالنسبة للانتاج، تحقيق رقم أعمال معين ...الخ
5. ضمان الموارد المالية لكي تستمر عملياتها، ويكون ذلك إما عن طريق الإعتمادات، وإما عن طريق الايرادات الكلية، أو عن طريق القروض أو الجمع بين هذه العناصر كلها أو بعضها حسب الظروف.
6. لابد أن تكون المؤسسة مؤاتية للبيئة التي وجدت فيها وتستجيب لهذه البيئة، فالمؤسسة لا توجد منعزلة فإذا كانت ظروف البيئة مؤاتية فإنها تستطيع أداء مهمتها في أحسن الظروف أما إذا كانت معاكسة فإنها يمكن أن تعرقل عملياتها الموجودة وتفسر أهدافها.
7. المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع الاقتصادي فبالإضافة إلى مساهمتها في الإنتاج ونمو الدخل الوطني، فهي مصدر رزق الكثير من الأفراد.
8. يجب أن يشمل اصطلاح مؤسسة بالضرورة فكرة زوال المؤسسة إذا ضعف مبرر وجودها أو تضاءلت كفاءتها.

3-2- أنواع المؤسسات الاقتصادية.

يمكن تصنيف المؤسسة الاقتصادية حسب معايير مختلفة، نذكر من بينها قطاع النشاط، الشكل القانوني، الحجم، طبيعة الملكية... الخ

أ- تصنيف المؤسسات حسب قطاع النشاط

هذا التصنيف مفيد على المستوى القومي أو الإقتصاد الكلي ويمكن التمييز بين القطاع والفرع حسب الآتي:[1]

يمثل القطاع Le Secteur عندما نقوم بالتحليل على المستوى القومي مجموعة المؤسسات التي تمارس نفس النشاط الأساسي Même activité principale أما الفرع La branche فيتضمن كل المؤسسات وأجزاء المؤسسات التي تنتج نفس المنتوج Produisant le même bien وتصنف عادة المؤسسات إلى ثلاث قطاعات، القطاع الأولي Secteur primaire، القطاع الثانوي Secteur Secondaire، والقطاع الثالث Secture Tertaire القطاع الأول يشمل المؤسسات التي يتميز نشاطها بعلاقة متينة مع الطبيعة، إذ نجد ضمن هذا الصنف المؤسسات الاستخراجية (المناجم) المؤسسات الزراعية وكذلك مؤسسات الصيد البحري.

القطاع الثانوي ترتب ضمن هذا القطاع المؤسسات التحويلية للقطاع الصناعي Les industries de Transformation وكذلك مؤسسات البناء والأشغال العمومية.

القطاع الثالث أي قطاع الخدمات يتضمن هذا القطاع مؤسسات التوزيع والتسويق، مؤسسات النقل بمختلف أنواعها، مؤسسات التأمين، البنوك...الخ

ويلاحظ أنه كلما ارتفع الإقتصاد في بلد ما زاد تحول عوامل الانتاج المالية والبشرية من القطاع الأول إلى القطاع الثانوي ثم القطاع الثالث في ذلك البلد، والبعض يرى ظهور قطاع رابع في البلدان المتقدمة والذي يشمل مؤسسات الاتصال بمختلف أنواعها وكذلك الإعلام الآلي Informatique Télématique.

ب –تصنيف المؤسسات حسب الشكل القانوني.

[1] د.العربي دخموش، مرجع سابق الذكر.

يمكن تصنيف المؤسسة الإقتصادية من الناحية القانونية إلى نوعين[1]:

1-**شركات الأشخاص** وهي المؤسسات التي يكون فيها الخطر المتعلق بتوظيف الأموال غير محدودة يقوم هذا النوع من الشركات على الإعتبار الشخصي للشركاء والمتمثل في العلاقات الشخصية من معاملة حسنة، سمعة جيدة وثقة متبادلة ويتضمن هذا الصنف المؤسسة الفردية، شركة تضامن، شركة التوصية البسيطة وشركة المحاصلة

1-1- **المؤسسة الفردية** وهي المؤسسات التي يمتلكها شخص واحد أو عائلة، وتتميز المؤسسة الفردية بسهولة التأسيس والتنظيم، وصاحبها هو المسول الوحيد عن نتائج نشاطها، الشيء الذي يدفعه للعمل بكفاءة وجد لتحقيق أكبر ربح ممكن.

1-2- **شركة التضامن** SNC Sociéte en non collectif

تتميز بالمسؤولية الغير محدودة للشركاء والتضامن بينهم، ويقسم الرأسمال إلى حصص توزع على الشركاء بصفة متناسبة مع مساهماتهم التي تكون نقدية أو عينية، ويعتبر كل شريك تاجر.

1-3- **شركة التوصية البسيطة** Société en Commandité Simple تتكون هذه الشركة من فئة من الشركاء الموصين، وتعتبر الفئة الأولى مسؤولية كاملة على إلتزامات الشركة وتخضع للقوانين التي تحدد حقوق وواجبات الشريك في شركة التضامن أما الفئة الثانية فيقتصر دورها على تقديم جزء من رأس المال للشركة وتكون مسؤوليتهم في حدود الحصة التي ساهموا بها ولا يحق لهم إدارة الشركة وعدد الشركاء لا يقل على اثنين أحدهما متضامن والآخر موصي والشريك الموصي يعتبر تاجر.

[1] د.صويل عبود ،إقتصاد المؤسسة ،ديوان المطبوعات الجامعية، 1979، ص35-36.

1-4- **شركة المحاصلة** تتكون مجموعة من الأشخاص بموجب إتفاق شخصي في كثير من الدول لا يشترط إثبات تأسيسها كتابيا، ليس له شخصية قانونية أو اعتبارية وليس لها ذمة مالية ويحدد عقد تأسيس الشركة المدة الزمنية للشركة، موضوع عملها وإدارتها، كيفية توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء.

2- **شركات الأموال:**

تقوم شركات الأموال أساسا على الإعتبار المالي بهدف جمع أكبر قدر ممكن من الأموال وينقسم هذا الصنف إلى أنواع وهي:[1]

2-1-**الشركة ذات المسؤولية المحدودة** Société a Responsabilité limitée يمثل هذا النوع من الشركات شكل وسيط بين شركات الأشخاص وشركات الأموال ويتراوح عدد الشركاء بين 2و50 شريك، ورأس المال لا يمكن أن يقل عن 100.000 دج وينقسم إلى حصص غير قابلة للتداول، ولا يعتبر الشريك تاجرا ولا تتجاوز مسؤوليته قيمة الحصص التي ساهم بها، ويتميز هذا الشكل بسهولة التأسيس.

2-2-**شركة المساهمة** SociétéenCommanditepar action

يخصص هذا الشكل للمؤسسات الكبيرة الحجم نظرا لتعقده وللتكاليف المرتفعة التي تستلزم إدارته، ويكون عدد الشركاء في أغلب الأحيان (المساهمون) مرتفع، وينقسم رأس المال إلى أسهم متساوية القيمة ويجوز تداولها بين الأشخاص بدون أي شرط، ولا تضم هذه الشركة إلا نوع واحد من من الشركاء إذا لجأت الشركة عند التأسيس للاكتتاب العام أي اللجوء العلني للادخار فان الحد الأدنى لرأس المال يكون 5 ملايين دج أما في حالة عدم اللجوء للاكتتاب العام فالحد الأدنى لرأس المال يكون مليون دج بالنسبة لعدد الشركاء يشترط وجود 7 شركاء على الأقل وهم لا يكتسبون صفة التاجر.

[1] د.عمر صخر،ي إقتصاد المؤسسة ،ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة الرابعة سنة 2006، ص 26،27،28.

2-3- **شركة التوصية بالأسهم** Société en Commandite par action

تتميز شركة التوصية بالأسهم بنفس الخصائص التي تتميز بها شركة التوصية البسيطة، إلا أن المساهمين أي الفئة الثانية من الشركاء لهم الحرية المطلقة في التصرف باسهمهم دون استشارة او موافقة باقي الشركاء وقد حدد المشرع الجزائري عدد الشركاء كما يلي شريك متضامن و 3 شركاء مساهمون موصين على الاقل ، ويكتسب الشريك المتضامن صفة التاجر ، ويحق للشخص المعنوي ان يكون شريك متضامن او موصي

ج - تصنيف المؤسسات حسب طبيعة الملكية :

تصنيف المؤسسات حسب طبيعة الملكية إلى مؤسسات خاصة ، ومؤسسات عمومية ومؤسسات مختلطة و سوف نتطرق الى كل واحدة على حدى [1]

1 – المؤسسات الخاصة Private Firms

تصنيف المؤسسات حسب طبيعة الملكية الى مؤسسات خاصة ، ومؤسسات عمومية

و مؤسسات مختلطة و اموال الخ .

2- المؤسسات المختلطة Mixed firms

وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها بصورة مشتركة للقطاع العام و القطاع الخاص اي تشترك فيها الدولة من القطاع الخاص ، ويمكن ان نذكر على سبيل المثال ففروع شركة سوناطراك التي تشترك مع القطاع الخاص المتمثل في المؤسسات الاجنبية .

3- المؤسسات العامة العمومية Public firms

[1] د.عمر صخري، مبادئ الإقتصاد الجزائي،" ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 1986، ص 120 إلى 127.

وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها فلا يحق للمسؤولين عنها التصرف بها كيفما شاؤوا ولا يحق لهم بيعها او اغلاقها الا اذا وافقت الدولة على ذلك و الاشخاص الذين ينوبون عن الحكومة في تسيير و ادارة المؤسسات العامة مسؤولون عن اعمالهم هذه اتجاه الدولة وفقا للقوانين العامة للدولة وتهدف المؤسسات العموميمة من خلال نشاطها الاقتصادي الى تحقيق مصلحة المجتمع وخيره وليس هناك اهمية كبيرة للربح فهي تعمل من اجل تحقيق اقصى ما يمكن من الاهداف العامة بمعنى تحقيق اقصى انتاج او تحقيق نصيبها المحدد في الخطة الوطنية ومن خلال ذلك يمكن ان تحقق الربح وتتصف المؤسسات العامة بالضخامة والتمركز center lization بحيث نجد في الصناعة الواحدة مؤسسة عامة واحدة تسيطر على كل مواقف هذه الصناعة مما يدعوا البعض الى تسميتها بالمؤسسات المحتكرة و تختلف المؤسسات العامة في النظام الاشتراكي عنها في النظام الراسمالي.

د- تصنيف المؤسسات حسب الحجم :

تستعمل عدة معايير لتصنيف المؤسسات حسب الحجم ، وقد يختلف التصنيف حسب موضوع التحليل او البحث ويمكن تصنيف المؤسسات حسب حجمها تبعا لمعيار من المعايير التالية [1]

حجم وسائل الانتاج ويتم التصنيف في هذه الحالة على اساس عدد العمال او قيمة راس مال اي مبلغ المستثمر حجم النشاط وحسب هذا المعيار يمكن استعمال الانتاج ، رقم الاعمال و المشتريات على سبيل المثال حجم اتلايرادات حسب هذا المعيار حسب نستعمل الارباح و القيمة المضاقة مثلا امكا المعيار المستعمل عادة لتصنيف المؤسسات حسب الحجم فهمو عدد العمال و تصنف المؤسسات حسب هذا المعيار الى:

1- **المؤسسات المصغرة** micro enterprise

[1] د.العربي دخموش، مرجع سابق، ص7-8-9-10.

ويترواح عدد العمال فيها من 1 الى 10 وتعود ملكيتها في اغلب الاحيان لعائلة او لشخص واحد ، و صاحب المؤسسة هو المسؤول الاول والاخير عن نتائجها او ادائها و ينشط هذا النوع من المؤسسات في الزراعة ، التجارة و الانتاج الحرفي.

2- **المؤسسات الصغيرة او المتوسطة petites et moyennes enterprises**

وتستخدم مابين 10 و 500 عامل وهي مؤسسات نشيطة وفعالة في اغلب الاحيان وتتميز بالابتكار و الابداع في نشاطها الانتاجي وكذلك خلق مناصب الشغل ،ـ ولهذا السلطات تساعد في انشائها و ترقيتها.

3- **المؤسسات الكبيرة les grandes enterprises**

وتوجد اشكال مختلفة لتلك المؤسسات ، نذكر من بينها المؤسسة الضخمة اي المجمع الوطني Le groupe national و المؤسسات المتعددة الجنسية و تستخدم هذه المؤسسات عدد كبير من العمال كما تستعمل موارد مالية ضخمة و تعود ملكيتها في اغلب الاحيان الى عدد كبير من الاشخاص

مثال عن المجمع مجمع سونطراك – مجمع الرياض سطيف ، مجمع صيدال

مثال المؤسسات متعددة الجنسيات المؤسسة اليابانية لصناعة السيارات في اوروبا

هـ – تصنيف المؤسسة تبعا لمعايير اقتصادية معينة ، اي تبعا لنشاط الاقتصادي الذي يمارس و عليه نميز هده الانواع [1]

1- **المؤسسات الصناعية** : وتتقسم بدورها تبعا لتقسيم السائد في القطاع الصناعي مؤسسات الصناعات الثقيلة او الاستراتيجية كمؤسسة الحديد والصلب و مؤسسات الهيدروكربونات .. الخ

[1] د.عمر صخري،مرجع سابق ، ص30،31.

وهي تعتمد على رؤوس اموال كبيرة كما تتطلب توفر مهارات و كفاءات عالية لتشغيلها مؤسسات الصناعة التحويلية او الخفيفة كمؤسسات الغزل و النسيج مؤسسات الجلود .. الخ

2- المؤسسة الفلاحية:

وهي المؤسسات التي تتم بزيادة انتاجية الارض و استصلاحها وتقوم هذه المؤسسات بتقديم ثلاث انواع من الانتاج الحيواني و الانتاج السمكي

3 – المؤسسات التجارية:

وهي المؤسسات التي تهتم بالنمشاط التجاري كمؤسسات الجملة و المفرق مثل مؤسسات الاروقة الجزائرية .

4- المؤسسة المالية:

وهي المؤسسات التي تقوم بالنشاطات المالية كالبنوك و مؤسسات التامين و مؤسسات الضمان الاجتماعي .. الخ

5- مؤسسات الخدمات:

وهي المؤسسات التي تقدم خدمات معينة كمؤسسات النقل ، مؤسسات البريد و المواصلات ، المؤسسات الجامعية الابحاث العلمية .. الخ

خلاصة

ان اهم الاعمال التي تلعب دورا رئيسيا في نجاح اية مؤسسة اقتصادية و تحقيق اهدافها العلمية و الخاصة هو وجود ادارة واعية وخبرة واسعة تمكن من الاستغلال و التحكم الامثل و التكنولوجية الحديثة في الادارة تحقيق الاستخدام الامثل للالات و التجهيزات و المواد الاولية و الجهود البشرية و الاستفادة من الموارد الاقتصادية و اقامة علاقات جيدة بينها و بين العمال و اشراكهم في الادارة و الرقابة و اخذ الراي في كل ما من شانه دفع و تطوير المؤسسة وفي الجزائر نجد ان القطاع العام ، ممثلا في المؤسسات الوطنية يعاني مشاكل كثيرة منها مشكلة الافتقار الى جهاز الاداري الذي تتوفر فيه صفات الكفاءة و الخبرة و الاساليب العلمية الحديثة وفي بعض الاحيان ضعف روح المسؤولة